

مرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٩
في شأن المبiddات

رسمنا بالقانون الآتى :

فِي تَطْبِيقِ أَحْكَامِ هَذَا الْقَانُونِ يَقْصِدُ بِالْعَبَارَاتِ وَالْكَلِمَاتِ الْأَتْيَةِ الْمَعْنَى الْمُبَيِّنَةِ قَرِينٌ كُلُّ مِنْهَا :

المقدمة

أى منتج كيماوي عضوي أو غير عضوي مصنَّع أو طبيعي أو منتج أحيايٌ يضم عناصر من الكائنات الحية الدقيقة يستخدم في مكافحة الآفات (وتشمل أيضاً الواد الجاذبة والطاردة) أو منظمات النمو النباتية أو كمسقطات أوراق أو مجففات عامة أو كمنظمات عملية التنـج .

الآفات :

هي أي حيوان أو نبات أو كائن حي دقيق ضار أو فتاك وتشمل خمسة مجتمعات رئيسية هي :

- أ - الحشرات (وكذلك القراد والحلم والعنكبوت) .
- ب - القواقيع والبيزاقات .

- ج - الفقاريات (طيور - زواحف - برمائيات - ثدييات) .
- د - الحشائش والنباتات المتطفلة .
- ه - المسببات المرضية للنباتات من الأحياء الدقيقة (طحالب - فطر - بكتيريات - فيروس - ميكوبلازمـا - نيماتودـا) .

المادة الثانية

لا يجوز بغير ترخيص من الجهة المختصة بوزارة التجارة والزراعة استيراد المبيدات او الإتجار فيها .

المادة الثالثة

لا يجوز صنع أي من المبيدات أو تركيبها أو تجهيزها للبيع إلا بعد الحصول على الترخيص اللازم من وزارة التجارة والزراعة وبعد موافقة الجهات المعنية الأخرى .

المادة الرابعة

- ١ - يصدر وزير التجارة والزراعة بعد أخذ رأي الجهة المختصة بالوزارة قراراً ببيان المبيدات المسجلة والمسموح باستيرادها وتناولها أو الإتجار فيها ، ويبيّن في هذا القرار المواد التي يتربّب منها المبيد والعناصر الفعالة ونسبتها .
- ٢ - يجوز للوزير الاذن للجهات العلمية باستيراد بعض المبيدات ذات السُّمْيَة العالية لأغراض الأبحاث العلمية لفترة محددة .
- ٣ - للوزير بعد أخذ رأي الجهة المختصة بوزارة التجارة والزراعة الحق في قصر استعمال بعض المبيدات المسجلة على جهات فنية مصرح لها بذلك .

المادة الخامسة

يشترط في المبيدات الكيماوية المستعملة في مكافحة الآفات ما يلي :

- ١ - اذا كانت المادة على هيئة سائل مركز فيجب أن تكون ثابتة القوام غير قابلة للانفصال وسهلة المزج بالماء إذا كانت قابلة للاستحلاب أو سهلة المزج بالكيروسين أو дизيل إذا كان استعمالها على هيئة ضباب أو بالرش بالحجم المتناهى في الصغر .
- ٢ - إذا كانت المادة قابلة للبلل يجب ان تنتشر سريعاً في الماء وتصبح معلقة لمدة طويلة فلا تترسب سريعاً .

٣ - إذا كانت المادة على هيئة مسحوق مجهر للاستعمال تعفيراً يجب ان تكون متجانسة الخلط ، وإذا كانت مكونة من مواد مختلفة تكون كثافتها متقاربة وتكون ناعمة جداً بحيث يمر ٩٠٪ منها على الأقل من منخل عدد ثقوبه ٣٠٠ ثقب في البوصة المربعة .

٤ - يراعى أن تكون المواد المخففة أو المبللة أو الناشرة أو المستحلبة غير ضارة بالمواد الفعالة في جميع تراكيب المبيدات وليس لها تأثير ضار على النباتات .

٥ - يجب ان تكون المادة ثابتة التركيب غير قابلة للتحول في مواد اخرى او التحلل السريع .

٦ - يجب أن تكون المادة في جميع الأحوال مطابقة لمواصفات الهيئات المحلية والدولية المختصة مثل هيئة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية .

المادة السادسة

١ - يجب أن تكون المادة معبأة في عبوات تتلاءم مع التركيب الكيماوي بحيث تكون غير قابلة للتآكل بفعل المادة ولا تسمح ببنفاذها إذا كانت المادة على هيئة مسحوق تعفير أو قابل للبلل ، ويكون الغلاف متيناً محكم القفل مصنوعاً من مادة غير قابلة للصدأ أو التآكل إذا كانت المادة على هيئة سائل مركز .

٢ - يجب أن يلصق على عبوة المبيد بطاقة تحتوى على البيانات التالية باللغة العربية أو اللغتين العربية والإنجليزية (أو تطبع البيانات المطلوبة على العبوة) :

- الاسم التجاري للمبيد وعلامته التجارية - إن وجدت - .

- الاسم الكيماوي للمبيد واسم المادة الفعالة (الاسم العام للمبيد) .

- تركيز المادة الفعالة والمواد الأخرى المكملة .

- إستعمالات المبيد وطرق ونسب الاستعمال .

- فترة الأمان .

- طرق الإسعاف الأولية والمواد المضادة للمبيد .

- درجة سمية المبيد وعلامة التحذير المناسبة للمبيد .

- تاريخ صنع المبيد وتاريخ انتهاء مفعوله إذا كان لصلاحيته مدة محددة .

- اسم الشركة المنتجة والبلد المنتج والجهة الموردة .

- شروط تخزين المبيد وتأثير درجات الحرارة أثناء التخزين ودرجات الحرارة المناسبة للتخزين .

- قابلية الخلط مع المبيدات الأخرى .

- الوزن أو الحجم الصافي للعبوة بالوحدات .

- رقم تسجيل المبيد (يذكر اسم الدولة) على بطاقة العبوة .

المادة السابعة

تحفظ المبيدات في مستودعات بعيدة عن الأماكن الآهلة بالسكان أو الأحياء التجارية ، أو حظائر المواشي ، ومزارع الدواجن والمناحل ، أو مصانع ومستودعات المواد الغذائية ، أو مصانع الأعلاف والمشروبات الغازية ، ويجب ان تكون جيدة التهوية ، وأن تزود بمراوح طرد هوائية ، ويجب أن تتوافق بشأنها الاشتراطات الصحية والأمنية المطلوبة في هذا الشأن مثل وسائل الاسعافات الأولية ومضادات التسمم والكمامات والنظارات الوقائية والقفازات ، وأن تحتوي على مصدر للماء وأجهزة لإطفاء الحريق . ويصدر بتنظيم تنفيذ هذه المادة قرار من وزير التجارة والزراعة .

المادة الثامنة

يجب على المصانع المحلية المنتجة أو المجهزة للمبيدات وكذلك كل من يتجر في هذه المواد تقديم طلب للجهة المختصة بوزارة التجارة والزراعة لتسجيل المبيد أو الحصول على ترخيص لأي مبيد على النحو التالي :

- ١ - يقدم الطلب على النموذج المعهود لذلك بالنسبة للتسجيل أو الترخيص حسب الأحوال .
- ٢ - بالنسبة لمبيد مرخص به فإنه يجب تقديم طلب لأي تغيير أو تعديل في أي بيان من بيانات الترخيص .
- ٣ - يجب أن يرفق مع طلب التسجيل أو الترخيص المشار إليه بالبند (١) مايلي :
 - أ - الاسم التجاري المحدد أو المقترن للمبيد .
 - ب - بيان بالتركيب الكيماوي متضمناً جميع المواد المضافة في التركيب .
 - ج - شهادة تحليل للمبيد من الشركة المنتجة أو المصنعة مصدقة من الجهات المختصة بدولة المنشأ .

المادة التاسعة

تقوم الجهة المختصة في وزارة التجارة والزراعة بالبت في طلب التسجيل أو الترخيص خلال مدة أقصاها ستون يوماً من تاريخ تقديمها مستوفياً للبيانات المطلوبة .

وتحدد مدة التسجيل أو الترخيص بستين ، ويجوز تجديدها لمد آخرى مماثلة بناء على طلب من صاحب الشأن إذا اقتضت مصلحة العمل ذلك . وللجهة المختصة بوزارة التجارة والزراعة في أي وقت تراه حق تعديل التسجيل أو الترخيص أو إلغائه .

المادة العاشرة

يجوز لصاحب الشأن الطعن في قرار رفض التراخيص أو تعديله أو إلغاؤه أمام المحكمة الكبرى المدنية خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغه القرار .

المادة الحادية عشرة

يؤدي عن كل تراخيص من التراخيص المنصوص عليها في هذا القانون رسم مالي يصدر بتحديده قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الوزراء .

المادة الثانية عشرة

على المرخص لهم في الإتجار بالمبيدات مراعاة مايلي :

- أ - أن يكون المسئول عن بيع المبيدات وتسويقها وتخزينها لديه خبرة كافية عن المبيدات وكيفية تداولها .
- ب - أن يكون محل بيع وتخزين المبيدات منفصلاً عن المواد الزراعية الأخرى لتفادي تلوثها وتأثرها بالمبيدات .
- ج - أن يكون بال محل سجل مرقوم ، ومحظوم بخاتم وزارة التجارة والزراعة لقيد كمية المبيدات وأنواعها ومصادرها وحركة الوارد منها أو أي بيان آخر يصدر به قرار من الجهة المختصة بالوزارة .

المادة الثالثة عشرة

- ١ - لموظفي وزارة التجارة والزراعة الذين يندبهم الوزير مع غيرهم من الجهات المعنية الأخرى الذين تنبههم تلك الجهات لهذا الغرض سلطة التتحقق من تنفيذ أحكام هذا القانون ، ولهم في سبيل ذلك الحق في الدخول إلى الأماكن التي توجد فيها هذه المبيدات سواء في الحجر الزراعي أو نقاط التفتيش الجمركي على الحدود ، أو في المستودعات والمخازن والمصانع وال محلات وغيرها من الأماكن الأخرى ، ولهم الحق في فحص التراخيص وشهادات التحليل ، فضلاً عن حقهم في تحريير محاضر للمخالفين لأحكام القانون والقرارات المنفذة له .
- ٢ - لا يجوز الإفراج عن أية شحنة مبيدات من الداخل الجمركي إلا بعد الحصول على موافقة الجهة المختصة بالوزارة .

المادة الرابعة عشرة

مع عدم الإخلال بأية عقوبة ينص عليها قانون آخر ، يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد عن خمسمائة دينار أو باحدى هاتين العقوبتين كل من :

- أ - استورد أو صنع أو باع أو عرض أو جهز للبيع مبيدا بدون ترخيص أو بترخيص مخالف للقانون .
- ب - استورد أى مبيد ممنوع تداوله أو استيراده .
- ج - باع أو عرض للبيع أى مبيد تالف أو مغشوش .
- د - أعلن بطريقة خادعة أو مضللة لأى مبيد .
- هـ - قام بتغيير أو تشويه أو إتلاف لبيان من البيانات المدونة بالبطاقة الخاصة بالعبوة .
- و - منع موظفاً مختصاً من تطبيق أحكام هذا القانون أو قراراته التنفيذية .
- ز - فتح عبوة مبيد بقصد إعادة تعبيتها بدون إذن من الجهة المختصة بوزارة التجارة والزراعة .

ويجوز الحكم بمصادرته المبيد في الحالات (أ ، ب ، ج) من هذه المادة .
وفي حالة العود تحكم المحكمة بالحبس الذى لا تقل مدة عن ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن مائة دينار ، ولا تزيد على ألف دينار .

المادة الخامسة عشرة

يصدر وزير التجارة والزراعة القرارات الالزمة لتنفيذ أحكام هذه القانون .

المادة السادسة عشرة

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير دولة البحرين
عيسى بن سلمان آل خليفة

صدر في قصر الرفاع :
بتاريخ ١٧ ذى القعدة ١٤٠٩ هـ
الموافق ٢١ يونيو ١٩٨٩ م